المحاضرة الأولى: الحكم الراشد: مدخل مفاهيمي

الحكم الراشد: يتميز الحكم الراشد بتعدد أشكاله، فهو غير مرتبط بمعنى معياري محدد وثابت، كما أن المعنى المعطى للمفهوم ودلالاته تختلف من مجتمع لآخر تبعا لمنظومته القيمية والعقائدية، وعلى هذا الأساس نميز بين الحكم الراشد أو الجيد المنتج للفعالية والمحقق للرضا العام على جودة الخدمات والحكم السيء أو غير السليم، والمنتج للازمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المهددة للدول والمجتمعات، والذي يتميز حسب المفكر"حسن كريم" بالخصائص التالية:

- ✓ الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة والمصلحة العامة، وبين المال العام والخاص، ويسعى بشكل دائم إلى استغلال الموارد العامة لصالح المنفعة الخاصة.
- ✓ الحكم المفتقد لإطار قانوني تنظيمي، ولا يطبق مفهوم حكم القانون، بحيث تطبق بشكل تعسفي، مع إعفاء المسؤولين من تطبيق القوانين.
- ✓ الحكم المتميز بوجود أولويات تتعارض مع هدف التنمية، وتدفع باتجاه هدر الموارد المادية والبشرية وسوء استخدامها.
- ✓ الحكم الذي يحوز على عدد كبير من المعوقات القانونية والإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي، التي تدفع نحو أنشطة الربح الريعي، والمضاربات.
- ✓ الحكم المتميز بوجود قاعدة ضيقة مغلقة وغير شفافة للمعلومات ولعمليات صنع القرار بشكل عام وعمليات وضع السياسات بشكل خاص.
- ✓ الحكم المتميز بوجود الفساد، وذيوعه وانتشاره عمليا وقيميا (القيم التي تتسامح مع الفساد).
- ✓ الحكم المتميز بعدم الاستقرار، واهتزاز شرعية الحكم، وضعف ثقة المواطنين به، مما يوفر تربة خصبة لانتشار القمع ومصادرة الحريات، وانتهاك حقوق الإنسان والاستبداد بالسلطة .

❖ **تعريفات الحكم الراشد:**

– تعريف لجنة الحكم العالمي: "هو مجموع الطرق والأساليب المشتركة بين الدولة والمواطنين والخواص من اجل تسيير شؤونهم المشتركة بطريقة مستمرة على أساس من التعاون والتوفيق بين المصالح المتفق و/أو المختلف عليها...من أجل الخير العام "

– تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "هو ممارسة السلطات الاقتصادية والسياسية والإدارية، لإدارة شؤون المجتمع على كافة المستويات، يرتكز على آليات وميكانيزمات وعمليات ومؤسسات تسمح

للمواطنين والجماعات بالتعبير عن المصالح وتسوية النزاعات، وكذا الحصول على حقوق و القيام بالتزامات" إن هذا المفهوم المعطى من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم على ثلاثة ركائز أساسية:

-**الركيزة السياسية:** تتضمن عمليات صنع القرارات المتعلقة بصياغة وتنفيذ السياسات.

-**الركيزة الاقتصادية:** تتضمن عمليات صنع القرارات التي تعنى بالشؤون الاقتصادية والمؤثرة على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها بالاقتصاديات الدولية الأخرى.

-**الركيزة الإدارية:** المتعلقة بالنظام الإداري الخاص والمعني مباشرة بتنفيذ السياسات المنتهجة. وعلى هذا الأساس فمفهوم الحكم الراشد يتضمن عملية صنع القرارات في السياسة العامة التي تتضمن جملة القرارات العملية المتخذة سواء نفذت أو لم تنفذ، كما يشمل الجهات الرسمية وغير الرسمية المشاركة في عملية صنع وتنفيذ القرار.

❖ **معايير الحكم الراشد:**

يستند مفهوم الحكم الراشد إلى معيار أساسي في تقييم الأنظمة السياسية في دول العالم، يقوم على مفهوم الجودة السياسية المشتملة على عناصر أساسية:

1. **الفعالية:** قدرة النظام على إنتاج مخرجات بصورة متميزة، أي أداء الوظائف المجتمعية بكفاءة منتجة للرضا العام من قبل المستهدفين بها، وتتحقق الفعالية عندما يحقق النظام أمرين جوهريين:

- **الاستقرار:** باحتواء كل مصادر اللاستقرار السياسي وحسب "ليبست Lipest تحقيق درجة مقبولة من النمو الاقتصادي.
- **الرفاه:** وذلك بتجسيد الحقوق الأساسية للإنسان، في إطار مفهوم الأمن الإنساني إلغاء مصادر الخوف، إلغاء مصادر المرض، إلغاء مصادر الفقر، إلغاء مصادر الجهل .

2. **المشروعية:** وهي المحدد لمدى قبول الشعب لمن يحكمه، تعبر عن طبيعة العلاقة التي تربط النظام السياسي مع وسطه المجتمعي، كما تمثل المشروعية نتيجة منطقية لدرجة الفعالية، بحيث تربطهما علاقة طردية كلما زادت الفعالية، زادت المشروعية واتجهت نحو الفائض، والعكس صحيح، أي اللامشروعية واللاستقرار، وبالتالي اللاتجانس المجتمعي.

3. **التداول:** يعبر عن معطى المشاركة السياسية، المجسدة في طبيعة الهندسة الدستورية للنظام السياسي فالتداول مضمون عند توفر بعض الشروط وضوح دستوري حول عمر الحكومة والهيئات الأخرى، وجود انتخابات حرة نزيهة، منتظمة وتعددية ووجود وضوح إجرائي في تنظيم التداول.

❖ **خصائص الحكم الجيد:**

نميز خصائص الحكم الجيد كما أوردته أدبيات الثقافة الغربية، وأكدتها مجمل المؤسسات الدولية حوالي15 خاصية نوردها فيما يلي:

- 1الشرعية المؤسساتية
- 2الانتخابات الديمقراطية
- 3احترام وتجسيد حقوق الإنسان
- 4الانفتاح السياسي
- 5سيادة القانون
- 6الشفافية
- 7الكفاءة الإدارية
- 8حيادية واستقلالية الإدارة (تقوم وظيفتها على مقياس الجدارة والاستحقاق)
- 9-التسامح والعدالة
- 10 – المشاركة السياسية
- 11 – الإنفاق الرشيد (الإنفاق العام لأغراض عامة)
- 12 – استقلالية القضاء
- 13 – إعلام مستقل، حر ونشيط
- 14 – غياب الفساد
- 15 – المساءلة والمحاسبة (المسؤولية)

المحاضرة الثانية: مكونات الحكم الراشد:

نميز في الحكم الراشد ثلاث أبعاد رئيسية ومترابطة وهي: البعد السياسي المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، والبعد التقني (المؤسسات) المتعلق بالإدارة وفعاليتها وجودة خدماتها، والبعد الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بواقع المجتمع المدني وطبيعة دوره المجتمعي في ترسيخ قيم المواطنة من جهة ومن جهة أخرى السياسات العامة المتخذة وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة. انطلاقا من هذا، نميز ثلاث روافد للحكم حسب "ريتشاد جوليه R.Jolly" وهي الدولة أي السلطة التشريعية والقضائية، المصالح العمومية والقوات المسلحة، فالدولة هي التي تقوم بخلق المحيط السياسي، كما تتمثل في القطاع الخاص(من المؤسسة الصغيرة إلى الكبيرة)، التي تخلق مناصب الشغل وتوفر المداخيل، والمجتمع المدني، (أي المنظمات غير الحكومية المشتركة المتضامنة مع بعضه كالجمعيات المهنية والجماعات الدينية والجمعيات النسوية وكل المواطنين) الذين يساهمون في التفاعل السياسي والاجتماعي، وكل عنصر من هذه العناصر الثلاث للحكم له وظائف محددة، فالدولة تدافع عن المصالح لأجل النفع العام، كما تشجع على خلق جو مناسب للتنمية البشرية، كما تسهر على احترام القانون والمحافظة على الأمن، أما القطاع الخاص فانه يسير وينشط داخل السوق السابق الذكر، لإنتاج السلع وتوفير الخدمات، أما المجتمع المدني، فيقوم بتعبئة وتجنيد جماعات المواطنين لأجل المساهمة في

النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما أنها تقوم بتشكيل مجموعة من وجهات النظر الديناميكية والمتعددة .

إذن يركز الحكم على تحويل أشكال الفعل العام ويبرز تغير المسؤوليات ويوضح طبيعة العلاقة وحدودها بين المؤسسات العامة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من خلال تجميع العناصر، وتنسيق الخبرات وتطوير المشاريع، التي تخلق شكل جديد للعمل في إطار ديمقراطي، شفاف ومسؤول، من أجل تحسين مستوى الأداء الحكومي.

.المستوى السياسي: الحكم السياسي الجيدGood Political Governance

اضطلاع الدولة بدور أساسي في تحقيق الديمقراطية السياسية وتفعيل المشاركة السياسية لمختلف الفعاليات المجتمعية، واحترام وضمان حقوق الإنسان وإقامة دولة الحق والقانون.

.المستوى اقتصادي: الحكم الاقتصادي الجيد Good Economic Governance اضطلاع القطاع الخاص بدور أساسي في عملية التنمية إلى جانب الدولة، التي تساهم في خلق بيئة ملائمة للنشاطات الاقتصادية، وهو ما ينعش اقتصاد السوق ويشجع على الاستثمار المنتج لفرص العمل المحقق للاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

. المستوى الاجتماعي: الحكم المدني الجيدGood Civic Governance

يتحقق من خلال التسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع، بإشراك المجتمع المدني الذي يضطلع بدور أساسي في عقلنة وترشيد إدارة شؤون الدولة المجتمع، من خلال المساهمة في عملية صنع السياسة العامة، عبر تشجيع مشاركة المواطن بترسيخ ثقافة المواطنة وتنمية الحس المدني، تشجيع اللامركزية (الديمقراطية المحلية)، مكافحة أشكال الفساد الإداري...

على صعيد آخر، يتميز الحكم الراشد عن الفكر الكلاسيكي للحكومة من خلال تجاوزه للنموذج السياسي التقليدي في تسيير قضايا المجتمع، حيث يقترح مقتربا تعدديا تفاعليا للسلطة، قائما على توسيع حدود المشاركة لكل الفواعل والشركاء الاجتماعيين وفق أساليب جديدة لإدارة شؤون الدولة والمجتمع.

المحاضرة الثالثة: عناصر الحكم الراشد

تتحدد عناصر الحكم الراشد من خلال:

1. **الديمقراطية:** تتجسد من خلال تعزيز ممارسة الديمقراطية المُصلِحَة والمبنية على أرض الواقع، بمعنى تجسيد نصوص القانون وترجمته بحياة ديمقراطية أساسها المشاركة وتمثيل الشعب والمحاسبة والمراقبة لأداء الحكومة، ومن خلال توفير الإطار المؤسسي لمكافحة الفساد.

حقوق الإنسان: تعزيز مفاهيم حماية حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان، وتتجّه خصائصها لإشاعة مبادئ الاحترام وتعزيز الكرامة وعدم التمييز بين الأفراد والمساواة.

2. **سيادة القانون:** بمعنى احترام المبادئ القانونية وحكمها والتي تساعد على إرساء قواعد العدالة وتفعيل آليات حلّ النزاعات بالطرق القانونية، و إلى المساواة أمام القانون، وحق التقاضي وأن تنظر القضايا محكمة مستقلّة وأن يكون القضاة والمحامون مستقلّون لا يخضعون لأي سلطان غير سلطان الحق والعدل، و يتم ذلك من خلال العمل على استقلالية الجهاز القضائي والرقابة على الانجاز.

3. **مؤسسات المجتمع المدني:** إذ تعتبر مؤسسات المجتمع المدني من أهم عناصر الحاكمية الرشيدة، وعلى الدول أن تعمل على تشجيع إنشائها وتفعيل دورها في الشؤون العامة، وأن تعطيها الشرعية القانونية من خلال سنّ التشريعات التي تساعد بأداء دورها الرقابي والعملي وتحقيق مفهوم المشاركة في التنمية.

4. **الإدارة الحكومية:** ضرورة وجود الإدارة الحكومية، يعني أن تعمل على إدارة الأموال العامة واستثمار الموارد الطبيعية والبشرية في خدمة المجتمع ويكون الشعب شريكا في هذه الثروات وأن تؤمن بمبدأ تكافؤ الفرص وتقلّد الوظائف العامة تحت معيار المساواة وعدم التحيّز.

5. **الإدارة غير المركزية:** على الحكومات وسلطات الدولة أن تقوم بتفويض صلاحياتها وسلطاتها لإدارات غير مركزية (لحكومة داخلية محلية) وبمشاركة واسعة من قبل أفراد المجتمع.

وذلك من خلال تعزيز حقوق الإنسان وتوعيته، لأن الحاكمية الرشيدة تتطلع إلى احتياجات المجتمع ككل، وليس فقط للحكومات، وهي توسع دائرة الحرية من خلال بناء نظام معرفي يعزز بناء و عصرنة النظام السياسي وترتيب أولويته.

المحاضرة الرابعة: الديمقراطية والتنمية من منظور الحكم الراشد:

تعد قضايا الديمقراطية والتنمية، من صلب اهتمامات الحكم الراشد، باعتبارهما أساس متطلبات الحكم الراشد، من هذا المنطلق يؤكد "لاري دياموند Larry Diamond بأن الديمقراطية أداة مهمة وحافز كبير للحكم الجيد من خلال:

- تعزيز قدرة المواطنين على مكافحة الفساد عبر آلية المساءلة والشفافية، التي تخلق تسيير ضامن فعال وعقلاني للموارد والزمن، باستخدام حق المساءلة والتنحية (نزع المشروعية)، كجزاء سلبي، أو تجديد الثقة في حال إنتاج مخرجات كفؤة في السياسة العامة(إكساب الشرعية).

- تحفيز المشاركة السياسية عبر انتخابات تعددية حرة، نزيهة ومنتظمة، منتجة لمؤسسات تمثيلية فاعلة، ومشجعة على الالتزام بالمصالح الاجتماعية الكبرى وتحسين الاستجابة عبر شمولية القرارات المتخذة الموجهة لعموم المجتمع، باعتباره مصدر، محور وهدف كل سياسة، كما أن الديمقراطية شرط أساسي للإبداع والتطوير في أي مجتمع.

- تعزيز وترقية حقوق الإنسان، خاصة الحريات المدنية والسياسية عبر حوارات ديمقراطية صريحة، من خلال الوسائل الديمقراطية(التمكين والإنصاف)عبر منظمات المجتمع المدني(الفعالة و الكفؤة والتمثيلية عبر استقلالية الذمة المالية والسياسية)، وسائل الإعلام الحرة التي تسمح لآليات التغذية العكسية (ردود الأفعال حيال السياسة العامة) من تصحيح أخطاء السياسة العامة، عبر إدخال النظم المعلوماتية إلى الممارسة الديمقراطية من خلال نموذج الديمقراطية الالكترونية وهو ما يكسب النظام السياسي الشرعية والمشروعية والاستقرار.

- يوفر الحكم الديمقراطي الجيد مناخا مناسبا للاستثمار، وبالتالي التنمية الاقتصادية الواعدة .

كما تساهم ديمقراطية الحكم في تعزيز الثقافة والمؤسسات الديمقراطية، عن طريق إنتاج مؤسسات تمثيلية تداولية (برلمان وطني تمثيلي تعددي)، وعن طريق إعادة تعريف العلاقات الوظيفية بين السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية القائمة على الفصل المرن المتوازن، لتعيين حدود الممارسة السياسية ضد إساءة استخدام السلطة، عبر سياسات دعم الإصلاحات الإدارية والسياسات اللامركزية. أي:

(التباين السلطوي+التعقيد المؤسساتي).

في نفس الإطار يعدد "لاري دياموند" مجموعة من الشروط التي لابد من توفرها لتحقيق الحكم الديمقراطي الجيد، بحيث تمثل الإطار المساعد والضامن، والذي يسمح بخلق فرص تحقيق التنمية المستدامة والعادلة على أسس من الشفافية والمسائلة والتمكين وهي :

1-هيئة قضائية جيدة ومستقلة.

2.مجموعة من المؤسسات المستقلة الأخرى ذات موارد جيدة وقدرة على القيام بالمحاسبة الأفقية ومنها هيئة لمكافحة الفساد، وهيئة للمظالم للنظر في شكاوى الجمهور ضد الحكومة، وبنك مركزي، وهيئات تنظيمية اقتصادية.

3.مؤسسات تمثل الشعب: مثل الأحزاب والمجالس النيابية تكون أمينة ومفتوحة، وتستجيب للمشاركة العامة ومتصلة بالمصالح المجتمعية على اختلاف أنواعها.

4.خدمة مدنية تتمتع بالكفاءة والتماسك والإخلاص في العمل.

.5مجتمع مدني قوي وتعددي ومستقل عن الدولة من ناحية، ولكنه في ذات الوقت يحترم سلطة الدولة ويرغب في التعاون معها لتحقيق التنمية.

.6لابد من وجود بيئة مساعدة تتمثل في الالتزام الثقافي بالشرعية والشفافية والصالح العام لدى القيادة السياسية ومنظمات الأعمال، والغرف، ومجموعات المصالح الرئيسية الأخرى وعموم الجمهور، وهناك اعتراف متنامي بان هذه الأعمدة للحكم الديمقراطي الصالح القابل للمساءلة والمحاسبة هي أساس التنمية المستدامة والعادلة" .

المحاضرة الخامسة: التنمية والحكم الراشد

ويمكن تلخيص تلك العلاقة التي تربط بين التنمية والحكم الراشد في أربع عمليات والتي تدعى دورة إدارة الحكم وهي عملية توزيع وتخصيص الموارد، وعملية بلورة السياسات والبرامج، وعملية تطبيق تلك السياسات، وأخيرا عملية توزيع الدخل ، وهذه العمليات ليست عبارة عن مراحل يجب إتباع واحدة تلو الأخرى وإنما هي عمليات مكملة لبعضها، ففي البداية ينبغي التوزيع الكفء للموارد المتاحة والمتمثلة في مدخلات التنمية بشرية، طبيعية، مالية، تكنولوجيا....) ويعد هذا الأمر مهما جدً ا في إحداث تنمية مستقبلية، لأن السياسات المنتهجة فيما بعد سوف تبنى على أساس هذا التوزيع، وأي إخلال في التوزيع سيؤثر سلبا على الأهداف المرجو تحقيقها، ثم تأتي العملية الثانية وهي بلورة ورسم السياسات والبرامج والتي ينبغي أن تبتعد عن كل أشكال الفساد وعدم الكفاءة لما يؤدياه من تقويض لعملية التنمية وإضعاف للجهود الهادفة لمحاربة الفقر، لهذا ينبغي أن تتصف المؤسسات المسؤولة عن وضع البرامج والسياسات التنموية بالشفافية والوضوح، وان يكون المسؤولين فيها مستعدون للمساءلة في حالة إخفاق سياساتهم وبرامجهم في تحقيق أهدافها المنشودة، كما ينبغي أن تخضع للقوانين واللوائح في تسييرها وأعمالها، وأن تشرك كل أطراف الحكم(الدولة ومؤسساتها،القطاع الخاص،المجتمع المدني)فالكل معني بالمشاركة في رسم السياسات وتحديد الأهداف ووضعها موضع التنفيذ حتى وإن اختلفت هذه المشاركة من قطاع لآخر حسب النظام السياسي والاقتصادي المطبق في الدولة، لتأتي العملية الثالثة والتي تعنى بتطبيق تلك السياسات والبرامج التي تم وضعها، وتأثير كيفية التطبيق على مخرجات التنمية من سلع وخدمات وغيرها، والتي يعتمد حجمها وكميتها وجودتها على التطبيق السليم للسياسات والبرامج ووضعها الموضع الصحيح. أما العملية الأخيرة فهي عبارة عن نتيجة للعمليات السابقة والمتمثلة في التوزيع العادل لمخرجات التنمية على أفراد المجتمع بطريقة تضمن حقوق كل الأفراد وتلبي حاجياتهم وهنا تلعب السياسة المالية للدولة دورا مهما عن طريق سياسة الإنفاق العام، والتي ينبغي في ظل الحكم الراشد أن تهتم

بتلبية حاجيات الطبقات الفقيرة وتحقق الاستقرار والنمو في الدولة وتبتعد عن كل أشكال الإسراف والتبذير.

❖ **الحكم الراشد والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات:**

يهدف الحكم الراشد إلى تحقيق الاستفادة من السياسات الاجتماعية عبر أسلوب المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات وكذا خصخصة المصالح العمومية فالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات مستمدة من طابعها الاختياري المرن والشامل بما يسمح ويشجع كل مؤسسة أيا كان حجم ونطاق أعمالها بأن تنتهج ما تراه مناسبا وملائما من الإجراءات والممارسات وفق إمكاناتها وقدرتها المادية وبما يتجاوب مع حقائق السوق ومتطلباته، وهذا الأسلوب رديف للحكم الراشد، ويتلخص في تسعة عناصر مبدئية رئيسية هي:

1- احترام ودعم حماية حقوق الإنسان المعلنة عالميا.

2- احترام حق التنظيم والمفاوضة الجماعية.

3- كفالة عدم ضلوع المؤسسات المنضمة إلى الاتفاق العالمي في انهاك حقوق الانسان.

4- القضاء على كافة أشكال العمل الجبري والقهري.

5- القضاء الفعلي على عمل الأطفال.

6- القضاء على التمييز بين الاستخدام والمهنة.

7- دعم التدابير الاحترازية في مواجهة التحديات التي تتعرض لها البيئة.

8- اتخاذ تدابير لتشجيع الإحساس بالمزيد من المسؤولية في المجال البيئي.

9- تشجيع تطوير ونشر التقنيات البيئية غير الضارة بالإنسان.

المحاضرة السادسة: الحكم الراشد أساساً للمواطنة الفاعلة:

تعتمد إستراتيجية الحكم الرشيد والمواطنة الفاعلة في خطوطها الأساسية على الترويج للقيم المدنية والمسؤولية المدنية، وعقد شراكات مدنية بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية العامة والقطاع الخاص، وتمكين الارتباط المدني المسؤول. أما إستراتيجية المواطنة الفاعلة فهي دعوة للعمل ودعوة إلى أدوار وفرص ومبادرات جديدة في العمل المدني والمسؤولية المدنية.. وتعني مسؤولية اجتماعية اكبر.. وقدر اكبر من الشفافية والقابلية للمحاسبة واحترام حقوق المواطنين ومشاركتهم.إن المواطنة الفاعلة "تعني الانخراط النشط في عملية التغيير الاجتماعي، في التعليم المدني والفعل المدني والممارسات المدنية، وقدر اكبر من مشاركة المواطنين وتأثيرهم في الحكم، وتعزيز القدرات على التعبير وتمكين المواطنين ولا سيما النساء والشباب والفقراء."

يعتبر مبدأ المواطنة أساسا مهما في البناء السياسي والدستوري لأيّ دولة كانت،وهي تعني تمتع الشخص بحقوق وواجبات،وممارستها في بقعة جغرافية معيّنة،لها حدود معيّنة،تعرف في الوقت الراهن بالدولة القومية الحديثة التي تستند إلى حكم القانون.

ويعني أن تكون مواطنا في مجتمع ما مجموعة من المتطلبات الأساسية:

-وضع قانوني:أن تكون عضوا في مجتمع سياسي معين أو دولة،والقانون يؤسس الدولة الحق ويساوي بين مواطنيها.وعادة تكون الجنسية معيارا أساسيا في تحديد من هو المواطن.

-مشاركة في الحياة العامة:أي المواطنة الفاعلة،وتشتمل على وجود انتخابات حرة،والقيان بكافة شروط المواطنة الفاعلة،وذلك من خلال ممارسة حقوق التصويت في الانتخابات والترشح،وكذلك تكوين مؤسسات المجتمع المدني والانتماء إلى عضويتها ،والانضمام إلى الأحزاب السياسية،والمشاركة في كافة الفاعليات السياسية.

العضوية السياسية:أي الانتماء السياسي إلى دولة أو كيان سياسي،وهو ما يرتبط بالشعور والانتماء للوطن وليس مجرد الإقامة فيه،كما أنّ تطور الدولة مرهون بالولاء لها.أي أنّ مفهوم المواطنة أوسع نطاقا وأكثر شمولا من مجرد حمل جنسية،وهذا الرابط معنوي لا تحدده القوانين والدساتير .

الحكم الراشد وبعدى المواطنة والثقة:

ثمّة علاقة وثيقة بين الحكم الراشد بمؤشراته وعناصره المختلفة وبعدى المواطنة والثقة، والحكم الراشد يعرف بشروط من بينها المشاركة، سيادة القانون،الشفافية،الاستجابة،بناء التوافق،المساءلة،الفعالية والكفاءة،والرؤية الإستراتيجية.

وتمتع جميع المواطنين بالمساواة في الحقوق والواجبات من خلال إعمال أحد مبادئ الحكم الراشد ألا وهو سيادة دولة القانون يؤدي إلى ارتفاع الشعور الوطني لدى المواطنين،وهو ما ينعكس إيجابا على مستوى التكامل الاجتماعي في المجتمع ومن شأن ترسيخ مبدأ الشفافية من خلال حرية الحصول على المعلومات،وحرية المواطنين التعبير عن آرائهم،وقدرتهم على مراقبة ومساءلة المؤسسات الحكومية المختلفة،وتقييم أدائها إن يرفع بالضرورة من شعور المواطنين بالفاعلية والقدرة على التأثير على مجريات الحياة السياسية،وهو الأمر الذي سيدفع المواطنين إلى الشعور بأن مؤسسات الدولة ليست لديها ما تخفيه بل أنّها منفتحة على كافة المواطنين أفرادا وجماعات ممّا يزيد من الثقة فيها.

مشاركة المواطن في السياسة :

تعد مشاركة المواطنين هي جوهر العملية الديمقراطية ولكن هنالك فجوة كبيرة بين المواطنين والممثلين المنتخبين حتى في البلدان الديمقراطية،هذه الفجوة تتضح في انخفاض مستويات التصويت في الانتخابات،وتدني معدلات المشاركة المدنية والسياسية،وتزايد الشعور بالاحتقان في مواجهة المؤسسات السياسية.وكل ذلك يمكن ترجمته في انخفاض معدلات الثقة في الحكومة،ومؤسسات الدولة المختلفة.

وتعد تصرفات القادة السياسيين وتوقعات أداء الحكومة،وتقييم أداء المؤسسات الحكومية من العوامل المحدّدة لمدى الثقة فيها،كما أنّ الأوضاع الاقتصادية تحدّد مستوى الثقة بدرجة كبيرة،فمع تدهور الأداء الاقتصادي تنخفض الثقة السياسية،والعكس صحيح .

المحاضرة السابعة: أخلاقيات المهنة: مدخل مفاهيمي

❖ مفهوم الأخلاقيات المهنية

–الأخلاق لغة: جمع خلق وهي مأخوذة من الطبع و السجية والعادة . فالطبع هو الصفة الراسخة التي جبل عليها الإنسان دون إرادة منه (فطرة)، والعادة هي الصفة الراسخة التي يكتسبها الإنسان بالتمرن والتدريب ، أما السجية فهي الصفة الدائمة المكتسبة أو غير المكتسبة)سجى يعني دام.)

–الخلق اصطلاحا: هو حال في النفس راسخة تصدر عنها الأفعال من خير أو شر.

ويعرفها ابن مسكويه: أنها حال النفس داعية إلى أفعالها من غير فكر ولا روية ، حيث يرى أنه يقسمها إلى ما هو فطري طبيعي من أصل المزاج كالإنسان الذي يحركه شيء نحو الغضب ويهيج من أقل سبب، وكالذي يفرط في الضحك من أدنى شيء يعجبه، وكالذي يحزن من أدنى شيء يناله. و إلى ما هو مكتسب بالعادة والتدريب كالحلم والأناة .

ومن أركان حسن الخلق: الصبر، العفة، الشجاعة، الكرم، العدل، الحياء، الحلم.

–العمل)الواجب(: هو كل موقف يبذل فيه الإنسان مجهود فكري أوعضلي)بدني(لتحقيق هدف معين.

–مفهوم الأخلاقيات: كلمة أخلاقيات تعني وثيقة تحدد المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية المطلوب أن يتبعها أفراد جماعة مهنية. وتعرف بأنها بيان المعايير المثالية لمهنة من المهن تتبناه جماعة مهنية أو مؤسسة لتوجيه أعضائها لتحمل مسؤولياتهم المهنية. ولكل مهنة أخلاقيات وآداب عامة حددتها القوانين واللوائح الخاصة بها، ويقصد بآداب و أخلاقيات المهنة مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب المهنة الواحدة، بحيث تكون مراعاتها محافظة على المهنة وشرفها.

عرفت دائرة المعارف البريطانية الأخلاقيات بأنها :

●النظام الموضوع لتوضيح القواعد المتعلقة بممارسة مهنة معينة بما يحقق مصلحة المجتمع و يحقق الممارسة الصحيحة لهذه المهنة ويساعد في تحقيق أهدافها الرشيدة ويشمل ذلك مواثيق الشرف التي تنظم الممارسة وحدودها بين الصواب والخطأ.

●الأخلاقيات هي عملية تنظيمية تقتضي وجود هيئة متخصصة تتولى وضع مبادئ هذا النظام والإشراف على تنفيذه ، كما يتضح الهدف من وضع هذا النظام وهو تحقيق التوازن بين مصلحة المجتمع وممارسة المهنة في أن واحد .

–مفهوم أخلاقيات المهنة: هي مجموع المعايير الأخلاقية والسلوكية المهنية التي يتبعها الموظف لتحمل مسئولياته المهنية حسب الآداب العامة التي تحددها قوانين ولوائح المؤسسة حيث أن كل مؤسسة تكون بحاجة إلى ميثاق أخلاقيات للمهنة والذي يتميز ب:

●حماية المهنة والأفراد بقواعد أخلاقية لتسهل التعامل.

●تقديم قواعد أخلاقية تشمل معايير سلوكية.

●مرونة القواعد أمام المواقف والأزمات الجديدة.

●إنشاء لجنة تقصي المخالفات إن وجدت مثل ميثاق شرف مهنة الأرشيف.

–**مفهوم المهنة** : المهنة كلمة ذات مدلول وصفي تشير إلى مجموعة من السمات الأساسية التي تتصف بها كثير من المهن مثل الطب والمحاماة وتتطلب درجة عالية من المهارة القائمة على المعرفة المتخصصة. ويعرفها : "Blackington "بأنها عمل منظم يقتنع به الإنسان ويحاول أن ينهض من خلاله بمطالب وظيفية محددة.

أو هي عمل مهني راقي يتطلب نوعا من القدرات الفنية التي يمكن تحقيقها عن طريق إعداد مهني خاص يشمل على إعداد أكاديمي و تدريب عملي .

وهي تختلف عن مفهوم الحرفة التي هي عمل يدوي يمارسه العامل إما في ورشة يمتلكها أو في ورشة يملكها شخص آخر أو في مؤسسة أو شركة ولا يحتاج إلي إعداد مسبق بل من خلال تدريب قصير.

وعلى العموم يُمكن تعريف المهنة على أنها نوع من أنواع العمل الذي يحتاج إلى تدريب خاص أو مهارة معينة في مجال ما، وبشكلٍ أدق هي عبارة عن ممارسة تتطلب مجموعة من المعارف والمهارات التي يتم اكتسابها من خلال التعليم والخبرة العملية.

وعلى الرغم من وجود العديد من الطرق لتحديد المهنية، إلا أن كلمة مهنة تحتاج إلى استرداد معناها الحقيقي بسبب الاستخدام المضخم لها ، حيث أصبحت غير دقيقة خلال الوقت الراهن ، حتى أنها بدأت تُطلق على العديد من المجالات الرياضية والمهن والحرف اليدوية وكذلك مجالات تصفيف الشعر، وفي الأصل يُطلق على كلمة المهنة في اللغة الإنجليزيةprofessions " " ، و هذا الاسم مستمد من فعل لاتيني يدل على الاعتراف، أو إعلان شيء بشكلٍ علني، كما ينطوي هذا الاشتقاق اللغوي على معنى واضح، وهو السعي وراء سبل العيش التي تعتمد على المعرفة المتخصصة.

-تعريف المهني : المهني هو ذلك الشخص الذي يقوم بأداء مهام عمله اعتمادا على قدراته وخبراته ومواهبه .

-تعريف المهنية : هي معتقدات الشخصية المهنية المرتبطة بالسلوك الخاص في الإنسان على اعتبار انه عضو في مهنته، وغالبا ما ترتبط المهنية بالمبادئ والقوانين والأخلاقيات والاتفاقيات التي تظهر على شكل ممارسات.

وبشكلٍ عام المهنية تتضمن معنى أوسع وأشمل لتمييز الأشخاص المحترفين عن الأشخاص الهواة الغير مدربين، لأنها ترتبط بالممارسات الأخلاقية التي لها علاقة بممارسة خبرة محددة، والمهني يعتبر عضو في المهنة، ويخضع لكافة قواعد الأخلاق، ويجب أن يكون على قدر من الكفاءة والنزاهة والأخلاق، كما يجب أن يتميز بالإيثار، ويعزز المصلحة العامة على مصلحته الخاصة ، ومن الجدير ذكره أنه يقع على كاهل المهنيين مسؤولية أمام المجتمع. ، وهذه المسؤولية تتجسد في مجموعة من المبادئ والأهداف نذكرها على التوالي :

المحاضرة الثامنة: أهمية ومبادي أخلاقيات المهنة

❖ أهمية أخلاقيات المهنة:

أ. أهمية الأخلاقيات بالنسبة للفرد:

- تساعد في بناء حياته وتشكيل شخصيته – المعيار الذي يحكم تصرفاته
- تقييم لسلوك الفرد والآخرين – وقاية للفرد من الانحراف
- تعمل دوار رئيسيا في حل الخلافات واتخاذ القارارت

ب. أهمية الأخلاقيات بالنسبة للمجتمع:

- تحفظ للمجتمع تماسكه – موجه لسلوك الأفراد والجماعات

– يتحقق بها الانضباط للفرد والجماعة – توجه النشاط الانساني نحو الأهداف السامية

– تؤدي دوار في العلاقات الانسانية بين أفارد المجتمع – تلعب دور في تحقيق التنمية للمجتمع

ج.أهمية الأخلاقيات بالنسبة لمنظمة العمل :

– الصورة الذهنية الإيجابية والسمعة الجيدة .

– الالتزام بأعباء المسؤولية القانونية والمسؤولية المجتمعية.

– تحسين كفاءة العاملين في المنظمة وأداء المنظمة ككل .

– يساهم في تحسين المردود المالي والربحي لمنظمة العمل

❖ **مبادئ أخلاقيات المهنة** : وتتمثل في العناصر التالية :

- الاستقامة التي تتضمن الثقة والأمانة والمصداقية والشعور بالمسؤولية.
- النزاهة والاستقلال والموضوعية والتجرد والحياد السياسي.
- الالتزام بوقت العمل والمحافظة على أسرار المهنة.
- المعاملة الحسنة)الرفق(ومعالجة سلبيات الوظيفة (عدم الضرر .)

-أهداف أخلاقيات المهنة : يمكن اقتصارها على النقاط التالية :

- فهم السلوك الوظيفي وأهميته في متابعة التزام قوانين العمل.
- معرفة أخلاقية المهنة وضرورة مراعاة إتباع الجوانب الأخلاقية.
- تحديد أساليب تطوير الذات وكيفية التعامل مع الضغوط في العمل.
- تنظيم ورش عمل دورية.
- معرفة سلوك الموظف الصحيح وكيفية فهم سلوك الآخرين والتمييز بين السلوك الأخلاقي والغير أخلاقي.

المحاضرة التاسعة: مصادر ومعايير أخلاقيات المهنة:

لما نتحدث اليوم عن الأخلاقيات المهنية نفكر دائما في الواجبات التي تفرضها ممارسة المهنة على مهنييها، فكل مهنة تفرض واجبات على ممارسيها، وبمفهوم عام لكل مهنة أخلاقيات مهنية. لما تنتظم المهنة تسعى إلى وضع دستور مقنن أو على الأقل أعراف تحدد واجبات أعضائها، تسطره في إطار جماعات أو جمعيات مهنية، كما يمكنه أن يشكل قانونا تأديبيا. إن التأسيس لأخلاقيات المهنة يمكن أن يكون أكثر أو أقل تطورا حسب المهن. وعليه فلكل مهنة أخلاقيات تحكمها تظهر مع تطور المهنة وانتظامها، ويمكن أن تسطر في مدونة أو دستور متعارف عليه وقد تصل إلى حد التقنين.

ومنه نستنتج أن الأخلاقيات المهنية:

- مرتبطة بالممارسة العملية لهذه المهنة.
- تفرض واجبات ومسؤوليات على المهني، وتمنح في كثير من الأحيان حقوق لرواد وزبائن تلك الخدمة، أو خصائص و شروط على المنتجات والمخرجات بشكل عام.
- ترتبط في بعض الأحيان بنصوص ودساتير تحددها وتوضحها.
- تستلزم الاحترام والتطبيق إما ذاتيا أو بتدخل هيئات متخصصة مسؤولة على ذلك.

❖ **مصادر الأخلاقيات المهنية:**

هناك مجموعة من المصادر التي تعتبر الأساس الذي تنطلق منه أخلاقيات المهن كافة في بلورة أخلاقياتها، والتي تعكس واقع المجتمع في شتى ميادينه، ويرى الباحثون أن هناك خمسة مصادر للأخلاقيات المهنية وهي كالتالي:

المصدر الديني: يمثل هذا المصدر في المجتمع الإسلامي، أهم مصادر أخلاقيات المهنة ، إذ انه يوفِّر لأخلاقيات المهنة خلق الرقابة الذاتية في الفرد . فالمهني يمكن أن يتهرب من الرقابة السياسية أو الاجتماعية أو القانونية لكنه لا يستطيع أن يتهرب من رقابة الله سبحانه وتعالى.

ويشتمل هذا المصدر على المبادئ والتنظيمات التي تحقق سعادة الإنسان والمجتمع في كل المجالات، وعلى القواعد العامة الصالحة لهداية الناس، وتنظيم حياتهم في كل زمان ومكان، ويشتمل أيضًا على القوانين الوضعية، وهي الأوامر والنواهي التي وضعها البشر أنفسهم، لتنظيم حياتهم بالمحافظة على حقوق الناس، وتحديد واجباتهم لنشر العدالة والمساواة بينهم، لذلك تعَد التشريعات والقوانين والأنظمة المعمول بها مصدرا من المصادر الأخلاقية ويُقصد بالتشريعات دستور الدولة وكافة القوانين المنبثقة عنه، ونظام الخدمة المدنية، واللوائح والتعليمات الأخرى على أنواعها المختلفة التي تحتوي على أخلاقياتٍ كثيرة، من حيث الانضباط بالوقت، والتقيد به والاحترام ، والابتعاد عن المحسوبية، وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة ، وعدم إفشاء أسرار العمل، وعدم قبول الرشوة.

المصدر الاجتماعي: إن لكل مجتمع ثقافته الخاصة به، التي تنظم حركته، وُتحدد قيمه ومعتقداته وعلاقاته، وولاء وانتماء أفراده، ومن المعروف أن أهم ما يُكوِّن ثقافة المجتمع الجوانب الاجتماعية المتمثلة في القيم، والمعتقدات، والعادات، ونمط العيش وممارسات الحياة الاجتماعية. وقد يحمل المهنيون إلى أية مؤسسة يعملون فيها عادات المجتمع الأكبر الذي يعيشون فيه، وتقاليده وأعرافه ، سواءً كانت هذه

العادات والتقاليد اجتماعية ، أم قيم أو تقاليد إيجابية ، فالمجتمع الذي يتمسك أفراده بمصالحهم الضيقة فإن ذلك يؤثِّر في السلوك المهني، فينقل هذه الأنماط من السلوك إلى مؤسسة العمل .

- **المصدر الاقتصادي:** تتحكم الظروف الاقتصادية السائدة في المجتمع، في جميع أفراده ومن بينهم المهنيون والإداريون، إذ أن الظروف الاقتصادية الصعبة تدفع بأفراد المجتمع غالبًا إلى أنماطٍ من السلوك بعيدًة عن المعايير الخلقية.

فإذا كان الشخص يعيش في وضع اقتصادي مريح، ويمكنه العيش بكرامة مع أفراد أسرته فإنه من السهل أن تتوقع منه أخلاقياتٍ رفيعة و التزاما أكيداً، أما إذا كان وضعه الاقتصادي لا يمكنه من الوفاء بالتزاماته المتعددة تجاه أسرته ومجتمعه فيتوقع منه الانحراف والغش والارتشاء، واستغلال الوظيفة، ولعل أهمية البعد الاقتصادي قد تتضاعف بشكل كبير في الوقت الحاضر، إذ تطرح التكنولوجيا في كل يوم الكثير من المغريات و إذ تسود النزعة الاستهلاكية بين الناس.

- **المصدر السياسي:** ويقصد به نمط النظام السياسي الذي يُسيِّر المجتمع، وانعكاس توجهات هذا النظام على الأفراد ، فإذا كان النظام السياسي يؤمن بالتعددية، والمشاركة والحوار، واحترام الرأي ، فإنه سوف يتأثر إيجابيًا بقيم الأفراد وقناعاتهم المهنية، وإذا كان النظام دكتاتوريًا فاسدًا لا يتورع عن النهب، ويشجع القيم البالية، فإن تأثيره سلبي في توجهات الأفراد في كل مؤسسة.

وحين يقوم المهني بأداء واجباته في ظل أوضاع سياسية قائمة، فإن سلوكه يتأثر بطبيعة هذه الأوضاع وخصائصها ، فالنظام السياسي الذي يتخذ من الصالح العام غاية له يتعين عليه الإيمان بالحرية والشفافية والديمقراطية والمساءلة، ومن هنا فإن النظام يؤدي إلى ازدهار الأخلاق المهنية، أما النظام السياسي الذي يفتقر إلى الرقابة القضائية والإدارية والشعبية، ويميل نحو الاستبداد والظلم؛ فيؤدي إلى تغذية السلوك اللاخلقي على مستوى الأفراد عامة ومستوى أفراد المهنة خاصة.

- **المصدر الإداري التنظيمي:** تعد القوانين والأنظمة والتشريعات من المصادر الرئيسية التي تتحكم في تسيير الإدارة في المنظمات، ويقصد به البيئة التنظيمية التي يعمل فيها الفرد بكل ما فيها من قوانين ولوائح ، وأنظمة، وقيم وتقاليد ومُثل تحدد سلوك العاملين فيها، وتوجه مسارهم، ومما يؤثر في قيم الفرد والتزامه وأسلوب عمله الذي تطبق فيه مبادئ الإدارة داخل التنظيم وأنماط تقسيم العمل، ونظم الاستراحة والمكافأة، وأشكال الرقابة والعقاب، وإننا يجب أن ندرك أيضًا أن هناك تفاعلا خصبًا بين البيئة التنظيمية والبيئة الاجتماعية العامة فاللوائح والقوانين المطبقة في المؤسسة تستمد في العادة، أو تتأثر على الأقل

بالقوانين النافذة في البلاد، وأنماط القيم والسلوك السائد في المؤسسة، وهي عينة ممثلة لأنماط القيم والسلوك الشائعة في المجتمع.

ويتضح مما سبق أن البيئة الإدارية النموذجية التي تحدد أساليب العمل، وإجراءاته ومستوياته، وتوفِّر قيادة إدارية كفئة على جميع المستويات، لابد وأن تؤمن بالديمقراطية والعدالة، والمساواة.

❖ **معايير(المقومات) أخلاقيات المهنة:**

إن المجتمعات بغض النظر عن تقدمها أو تأخرها تحتضن كثيرا من المهن كالطب والمحاماة والقضاء و الصحافة والتعليم و كذلك الفن، وغيرها في سلم المهن. والمتتبع لموقف المجتمعات من هذه المهن يلاحظ أن كل مهنة تلتزم بأخلاقيات يؤمن بها أصحابها الذين يعتزون بها ويسلكون بمقتضاها ويعملون على ترسيخها وتعميقها لدى المنتمين إليها منطلقين

من إيمانهم بأهداف المهنة وأدوارها التي تحقق طموحات المجتمع في التحديث والرقي.

وقد اختلفت المجتمعات في موقعها من المهن السائدة في المجتمع في ضوء فلسفتها الاجتماعية وأهدافها التي تجسد مبادئ المهن فقد تبنى كل مجتمع قواعد ومعايير تعبر عن هذه الأخلاقيات وتوصيفها، وفي الوقت نفسه تعد معايير سلوك أفراد المهنة .

حيث يرى بعض المدربين ضرورة توفر في مهنة من المهن منظومة مقومات و معايير هي:

- ثقافة عامة ومتخصصة ومهنية تشكل أساسا معرفيا وقاعدة علمية تشتمل على معلومات نظرية و تطبيقية .
- تكوين مهني يؤمن التفاعل المستمر قبل الخدمة وأثناءها مع المستحدثات والتقنيات الجديدة ذات العلاقة.
- احتراف مهني منظم تصبح فيه المهنة حياة دائمة للعمل والنمو.
- أخلاقية مهنية تتضح فيها الواجبات والحقوق والأنماط السلوكية لأخلاقيات المهنة التي يلتزم بها جميع الممارسين للمهنة .
- التمتع لمن ينتمي للمهنة بقدر من الاستقلالية.
- التوجه نجو خدمة المجتمع والترفع عن الاستغلال والكسب.

فالأخلاقيات المهنية إذن هي معايير تعد أساسا لسلوك أفراد المهنة المستحب، والذي يتعهد أعضاء المهنة الالتزام بها .